بسم الله الرحمن الرحيم

# غيـــر واستعمالاتها

## فى النحـــــو العربيّ

دكتـــورة

**مهـــا يســـرى إبراهيـــم**

المدرس بقسم اللغويات بالكلية

## « غير واستعمالاتها فى النحو العربيّ »

استرعى اهتمامى الاستعملات المتعددة لكلمة « غير » مما جعلها فى تقديرى جديرة بابحث والإحاطة إذ أنها اسم ملازم للإضافة فى المعنى [1] وتستعمل استعمال الأسماء فتقع فاعلة ومفعولة ومجرورة وغير ذلك ومن استعمالتها : أن ترد وصفا :

كما فى قولك : « هذا درهم غير جيد » .

واستثناءً : كقولك : « قام القوم غيرَ زيدٍ » فتكون بمعنى إلا الاستثنائية .

وحالا فتكون بمعنى لا كقوله تعالى : ﴿ غَيْرَ مُحِلِّي الصَّيْدِ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ ﴾ .[2]

ويدور معنى « غير » حول التغير والتحول والتبدل .[3]

لذلك قال الهروى : ( انها تكون بمعنى المخالف كقولك « الصالح غير الطالح » ) [4] .

وأثبت لها ابن منظور [5] معانى متعددة منها أن تكون بمعنى « سوى » :

قال سيبويه : ( وإنما معنى « مررت برجل غيرك » معنى : « مررت برجل سواك » ) [6] .

---

(١) معنى اللبيب ١/١٧٩ .
(٢) سورة المائدة من آية ١ وانظر لسان العرب ٥/ ٤٠ .
(٣) قال ابن منظور : ( تغير الشئ عن حاله ! تحول ، وغيرّه حوّله وبدّله كأنه جعله غير ما كان .. ) اللسان ٥/ ٤٠ .
(٤) الأزهية ص١٨٢ .
(٥) لسان العرب ٥/ ٣٩ .
(٦) الكتاب ٣/ ٤٧٩ .

وتكون بمعنى « لكنّ » :

قال سيبويه : ( هذا باب ما لا يكون إلا على ولكنّ ومثل ذلك من الشعر قول النابغة [1] :

ولا عيبَ فيهمْ غيرَ أن سيوفَهم ∴ بهنّ فلولٌ من قِراع الكتائب

أى : ولكنّ سيوفهم بهم فلولٌ ... ) [2] .

وتكون بمعنى « ليس » كقول العرب : « كلام الله غيرُ مخلوق » و« ليس بمخلوق » [3] .

وتكون « غير » وصفا قال ابن منظور فى حديثه عنها : ( ... وهى كلمة يوصف بها ويستثنى فإن وصفت بها أتبعتها إعراب ما قبلها ) [4] إلا أنها لتوغلها فى الإبهام اتفق النحاة على كونها وصفا للنكرة واختلفت الآراء حول كونها وصفا للمعرفة فقيل أنها حالا منها أو بدلا عنها . وتبعا لذلك اختلفت الآراء أيضا حول اكتسابها التعريف إذا أضيفت إلى معرفة وغيرها من الأحكام الخاصة بوقوعها وصفا .

وكذلك كانت « غير » بمنزلة إلا فى الاستثناء .

---

(١) البيت من بحر الطويل ، يمدح الشاعر آل جفنة ملوك الشام ، الفلول : جمع فل وهو الثلم ، والقراع والمقارعة : المضاربة ، والكتائب : جمع كتيبة وهو القطعة العظيمة من الجيش ، شاهده : نصب « غير » على الاستثناء المنقطع .
وفى البيت ما يسميه البلاغيون المدح بما يشبه الذم . انظر ديوان النابغة ١٧٣ ، الخزانة ٢ : ١٢ ، وشرح شواهد المغنى ٢٠٩ والكتاب ٣٢٦/٢ ، والهمع ٢٣٤/١ .
(٢) الكتاب ٣٢٦/٢ .
(٣) لسان العرب ٣٩/٥ ، ٤٠ بتصرف وانظر الأزهية ١٧٩ ، ١٨٠ .
(٤) نفس المرجع .

قال ابن منظور ( .. وإن استثنيت بها أعربتها بالإعراب الذى يجب للاسم الواقع بعد « إلا » وذلك أن أصل « غير » صفة والاستثناء عارض ) [1] .

إلا أنها تفارق « إلا » فى أمور منها :

إنه لا يجوز فى المعطوف على المستثنى بـ « إلا » إلا مراعاة اللفظ ، ويجوز الأمران فى المعطوف على المستثنى « بغير » مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى .

فأردت أن يكون هذا البحث تجميعاً لشتات أحكامها وإلقاء المزيد من الضوء عليها .

(١) لسان العرب ٥/٣٩ .

## تعريف غير وتنكيرها

« غير » اسم ملازم للإضافة فى المعنى ، ويجوز أن يُقطع عنها إن فهم المعنى وتقدمت عليها « ليس » وتأتى غير المضافة لفظاً على وجهين :

أحدهما : وهو الأصل فيها أن تكون صفة للنكرة أو للمعرفة لفظاً[1] إذا كانت فى معنى النكرة .

والثانى : أن تكون استثناءً .

وقد اختلف النحاة فى تعريف وتنكير « غير » الواقعة وصفا ولهم فى ذلك أقوال :

- فمنهم من قال أنها نكرة لا تتعرف حيث إنها موغلة فى الإبهام وتنكيرها لازم وإن أضيفت إلى معرفة .

- ومنهم من ذهب إلى أنها تتعرف إذا أضيفت إلى معرفة .

- ومنهم من اشترط لاكتسابها التعريف إلى جانب إضافتها إلى معرفة أن تقع بين المتضادين معنى .

- ومنهم من قال : إنها تتخصص بموجب هذه الإضافة ولا تتعرف وتفصيل القول فى ذلك هو :

صرح سيبويه بأن « غيراً » نكرة لا تكتسب تعريفا إذا أضيفت إلى معرفة ،

---

(١) وهو المعرف بأل الجنسية ؛ لأن المعرف الجنسى قريب من النكرة لشيوع معناه فى الجنس كله .

ونقل عن يونس والخليل أنها تتعرف بالإضافة وضعفه بقوله [1] : « وزعم يونس والخليل ... » .

قال سيبويه :

( واعلم أن كل مضاف إلى معرفة وكان للنكرة صفة فإنه إذا كان موصوفا أو وصفا أو خبرا أو مبتدأ ، بمنزلة النكرة المفردة .... .

ومن ذلك قول العرب : « لى عشرون مِثلَه » و« مائةٌ مثلِه » ، فأجروا ذلك بمنزلة « عشرين درهما » و« مائة درهمٍ » فالمثل وأخواته كأنه كالذى حذف منه التنوين فى قوله : « مثلٌ زيدا » و« قيدٌ الأوابد » . وهذا تمثيل ، ولكنها كمائة وعشرين ، فلزمها شئ واحد وهو الإضافة ، يريد أنك أردت معنى التنوين ، فمثل ذلك قولهم : « مائةُ درهمٍ » ، وزعم يونس أنه يقول : « عشرون غيرَك » على قوله : « عشرون مثلك » .

وزعم يونس والخليل رحمهما الله : أن « الدرهم » ليست نكرة ، لأنهم يقولون : « مائة الدرهمِ التى تعلم » فهى بمنزلة عبد الله .

وزعم يونس والخليل أن هذه الصفات المضافة إلى المعرفة التى صارت صفة للنكرة ، قد يجوز فيهن كلهن أن يكن معرفة ) [2] واتضح من قوله السابق أن « غيرا » نكرة حيث أعربها تمييزاً .

وعلل الصبان سبب عدم تعريف « غير » عند سيبويه فقال : ( .. كمثل

(١) الكتاب ١/٤٢٧ ، ٤٢٨ .
(٢) نفس المرجع السابق .

وغير وشبه إنما كانت شديدة الإبهام لأنها بمعنى اسم الفاعل الذى بمعنى الحال لأنها بمعنى مماثل ومغاير ومشابه فإضافتها للتخفيف ) [١] .

ووافق كل من المبرد [٢] وابن السراج [٣] والأزهرى [٤] سيبويه فذهبوا إلى أن غيرا نكرة لا تتعرف بأى حال وعلل المبرد ذلك بأنها لا تخص بل تفيد الشيوع لذلك كانت مبهمة لا تتعرف .

قال المبرد : ( فأما « مررت برجل غيرك » ، فلا يكون إلا نكرة ؛ لأنه مبهم فى الناس أجمعين ... .

واعلم أن كل مضاف يريد به معنى التنوين وتحذف التنوين للمعاقبة منه فهو باقٍ على نكرته .... .

وكذلك هذه المضافات التى لا تخص نحو : مثلك وشبهك وغيرك ؛ لأنك تريد : « هو مثل لك » و« نحو لك » و« نحو منك » ، فأما غيرك إذا قلت : « مررت برجل غيرك » فإنما هو « مررت برجل ليس بك » فهذا شائع فى كل من عدا المخاطب ) [٥] .

وممن يرى أن « غيرا » تكتسب التعريف بوقوعها بين المتضادين السيرافى[٦] والزجاج والرضى وابن مالك .

---

(١) حاشية الصبان ٢/٢٤٤ وانظر شرح التصريح ٢/٢٦ ، ٢٧ .
(٢) المقتضب ٤/٢٨٨ ، ٢٨٩ .
(٣) الأصول ٢/٥ .
(٤) شرح التصريح ١/٣٦٠ .
(٥) المقتضب ٤/٢٨٨ ، ٢٨٩ وانظر ارتشاف الضرب ٢/٥٠٤ .
(٦) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان القاضى أبو سعيد السيرافى النحوى قال الخطيب : كان زاهداً ورعا ، لم يأخذ على الحكم أجراً ، له من التصانيف شرح كتاب سيبويه . الإقناع فى النحو لم يتم فأتمه ولده يوسف مات سنة ثمان وستين وثلثمائة انظر بغية الوعاة ١/٥٠٧ ، ٥٠٨ .

قال الزجاج : ( من إجراء « غير » فى الظاهر على المعرفة من ذلك قوله تعالى : ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ... ﴾ الآية ) (١) .

قال قوم : إنما انجر « غير » لأنه بدل من « اللذين » وهو معرفة ولا كلام فى هذا .

وقال قوم : بل هو صفة لـ « اللذين » ، فقيل لهم : « إن غيراً أبداً نكرة ، فكيف تجرى وصفا على المعرفة ... .

وإنما قالوا ذلك ؟ لأنك إذا قلت : « مررت برجل غيرِك » فكل الناس غير المخاطب .

وقال أبو اسحاق فى ذلك : إن « غيرا » جرى وصفا لـ « الذين » هنا لأن معنى الذين أنعمت عليهم . كل من أنعم الله عليه منذ زمن آدم إلى قيام الساعة وليسوا مقصودا قصدهم .

وقال أبو بكر بن دريد : غير إذا أضيفت إلى اسم يضاد الموصوف وليس له ضد سواه ، يتعرف « غير » بالإضافة كقولك : « مررت بالمسلم غير الكافر » ، و« عليك بالحركة غير السكون » ، لا يضاد المنعم عليهم إلا المغضوب عليهم فتعرف « غير » ) (٢) .

وقال الرضى :

( واعلم أن بعض الأسماء قد توغل فى التنكير بحيث لا يتعرف بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية نحو « غيرك ومثلك » وكل ما هو بمعناهما .... وإنما لم

---

(١) الفاتحة آية ٦ .
(٢) معانى القرآن للزجاج ١/١٦٥ ، ١٦٦ .

يتعرف لأن مغايرة المخاطب ليس صفة تخص ذاتا دون أخرى ، إذ كل ما فى الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة ..

قال ابن السرى : إذا أضفت غيرا إلى معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك : « عليك بالحركة غير السكون » فلذلك كان قوله تعالى : ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ (١) صفة ﴿ الذين أنعمت عليهم ﴾ إذ ليس لمن رضى الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم فيعرف ﴿ غير المغضوب عليهم ﴾ لتخصيصه بالمرضى عنهم ... .

وقدح ابن السراج فى قوله هذا بقوله تعالى : ﴿ نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ (٢) .

---

(١) اختار أبو حيان أن يكون « غير » منصوبا على أنه حال من الضمير فى عليهم ، وضعف الإعراب على البدل أو النعت أو الحال من اللذين . قال أبو حيان ( فالجر على البدل من « اللذين » عن أبى على ، أو من الضمير فى « عليهم » وكلاهما ضعيف ؛ لأن « غيراً » أصل وضعه الوصف ، والبدل بالوصف ضعيف ومن يرى أن « غيرا » تكتسب التعريف بوقوعها بين المتضادين جعلها وصفا للذين فى قوله تعالى ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ﴾ .

ويرده أنها وقعت وصفا لنكرة بين متضادين فى قوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذى كما نعمل ﴾ .

– وقيل بل هى ضعف إبهامها ولم يزول ووصفها كان للمعرف الجنسى ، وهو قريب من النكرة معنى لأنه يشمل الجنسى .

– وقيل بل اكتسب التعريف وفى آية ﴿ نعمل صالحا غير .. ﴾ كانت « غير » بدلا لا صفة والبدل يجوز فيه مخالفة المبدل منه تعريفا وتنكيراً . أو نصباً على الاستثناء قاله الأخفش والزجاج واختار أبو حيان أن تكون « غير » حال منصوبة من الضمير فى « عليهم » ... ) .

انظر البحر المحيط ٢٩/١ بتصرف .

(٢) سورة فاطر الآية ٣٧ .

وجاءت الآية رداً على من أجاز اكتساب غير التعريف بإضافتها إلى معرفة ووقوعها بين المتضادين فى المعنى .

مع أن معنى غير الذى كنا نعمل أى الصلاح ؛ لأن عملهم كان فسادا ... .

والجواب أنه على البدل لا الصفة ، أو حمل غير على الأكثر مع كونه صفة ؛ لأن الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف إليه .

وسمع سيبويه « لى عشرون مثله » ، وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع « عشرون غيره » ومنعهما الفراء .

والسماع لا يرد ولا سيما إذا عضده القياس .... .

وقال أبو سعيد فى : مثلك وغيرك وما فى معناهما : إنها لم تتعرف لكونها اسم فاعل مضاف إلى مفعوله ، أى مماثلك ومشابهك ومغايرك ، فإن قيل : « غير وشبه » مطلق وإضافة اسم الفاعل إنما تكون لفظية إذا أردت الحال أو الاستقبال .

فالجواب أنه لما فات موازنة المضارع لم يشترط فيه أحد الزمانين ، أو

---

= حيث جاءت « غير » صفة لقوله « صالحا » وهو نكرة ولم يتعرف غير وجاز أن توصف به النكرة على الرغم من إضافته إلى المعرفة وهو قوله « الذين » ووقوعه بين المتضادين معنى لأن « نعمل صالحاً » فى الآية يبين أن عملهم وهو قوله « غير الذى كنا نعمل » فساداً وهما ضدان . انظر معانى القرآن للزجاج ١/١٦٥ ، ١٦٦ بتصرف .

وأبو حيان على مذهبه فى عدم تعريف غير قال :

﴿ ربنا أخرجنا نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل ... ﴾ الآية

ربنا أخرجنا أى قائلين ربنا أخرجنا منها أى من النار ، وردنا إلى الدنيا نعمل صالحا قال : ابن عباس : نقل لا إله إلا الله « غير الذى كنا نعمل » أى من الشرك ، ونمتثل أمر الرسل فنؤمن بدل الكفر ونطيع بدل المعصية ... وقال الزمخشرى : هل اكتفى بصالحاً كما اكتفى به فى ارجعنا نعمل صالحا وما فائدة زيادة « غير الذى كنا نعمل » على أنه يوهم أنهم يعملون صالحا آخر غير الصالح الذى عملوه قلت : فائدته زيادة التحسر على ما عملوه من غير الصالح مع الاعتراف به وأما الوهم فزائل بظهور حالهم فى الكفر ...) البحر المحيط ٧/٣١٦ .

نقول : شرط كون إضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية أن لا يكونا بمعنى الماضى ، لا أن يكونا بمعنى الحال والاستقبال ، والاستمرار والإطلاق يفيد الاستمرار ) [١] .

واتخذ ابن السراج [٢] مذهبا وسطا حيث قال بتعريف غير إذا قصد بها مغايرة خاصة أو مماثلة خاصة ووافقه ابن مالك مبينا أن أكثر ما تكون المغايرة الخاصة بين الضدين .

قال ابن مالك : ( وقد يُعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك فى غير إذا وقع بين الضدين .. ) [٣] .

وبين ابن هشام أن « غيراً » تتخصص بموجب الإضافة وبذلك يضعف إبهامها ولكنه لا يزول أى أنها تظل نكرة لا تتعرف .

قال ابن هشام : ( ولا تتعرف غير بالإضافة لشدة إبهامها وتستعمل غير المضافة لفظا على وجهين :

أحدهما وهو الأصل : أن تكون صفة للنكرة نحو ﴿ نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾ [٤] ، أو لمعرفة قريبة منها نحو ﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [٥] الآية ؛ لأن المعرف الجنسى قريب من النكرة ؛ ولأن غيرا إذا وقعت بين ضدين ضعف إبهامها ، حتى زعم ابن السراج أنها حينئذٍ تتعرف ويرده الآية الأولى ) [٦] .

---

(١) شرح الكافية للرضى ١/٢٧٥ ، ٢٧٦ .
(٢) الأصول ٢/٥ بتصرف .
(٣) شرح التسهيل ٢/٢٢٦ ، ٢٢٧ .
(٤) سورة فاطر من آية ٣٧ .
(٥) الفاتحة من آية ٦ .
(٦) مغنى اللبيب ١ / ١٧٩ ، ١٨٠ ( ظاهر مذهب ابن هشام أنه يوافق سيبويه فى تنكير «غير» إلا أن ابن هشام نص علي أنها تتخصص ويضعف إبهامها إذا وقعت بين المتضادين وهو لم يذكره سيبويه ) انظر الكتاب ١/٤٢٨ .

بعد عرض الآراء فى تعريف غير وتنكيرها وجدت أن ما بعد « غير » ملازم للجر بالإضافة ، و« غير » منصوبة فى جميع الآراء السابقة .

فمن يرى أنها لا تتعرف مطلقا أعربها على أنها حال أو تمييز .

ومن قال بتعريفها مطلقاً جعلها وصفا للمعرفة أو بدلا من النكرة .

ومن قال إنها تتعرف إذا وقعت بين الضدين كما فى قوله تعالى : ﴿ صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب ﴾ جعلها « وصفا » لـ « الذين » .

ومن قال : إنها لا تتعرف بوقوعها بين الضدين ولكنها تتخصص ولا يزول إبهامها بل يضعف جعلها وصفا للنكرة فى قوله تعالى ﴿ نعمل صالحا غير الذى كنا نعمل ﴾ . وجعلها بدلا فى الآية الأولى من « اللذين » حيث إن البدل يخالف المبدل منه تنكيراً وتعريفا .

وبعد ما سبق من آراء أجد أن الفيصل فى الحكم بتعريف « غير » أو تنكيرها هو دلالتها ، فإن دلت « غير » على مطلق المغايرة لا تتعرف بالإضافة ؛ لأن المغايرة بين الشيئيين لا تخص وجها بعينه . وإن دلت « غير » على كمال المغايرة من كل وجه تتعرف « غير » بالإضافة ، فقد قيدت دلالة المغايرة فيها فالمدار فى تعريفها على إرادة كمال المغايرة .

لذلك علل الصبان بزوال إبهامها إذا وقعت بين المتضادين بقوله : ( يرتفع إبهام غير بوقوعها بين المتضادين لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها ) [1] .

(١) حاشية الصبان ٢/٢٤٥

## إعراب وبناء « غير »

( إذا وقعت « غير » وصفا بين النحاة أنها معربة تتبع إعراب ما قبلها كما تتبع سائر الصفات ) [1] .

وقد تبنى « غير » إذا أضيفت إلى مبنى ولم يصلح موضعها لإلا أما ابن مالك فقال : ( ... بل إذا أضيفت « غير » إلى مبنى جاز بناؤها صلح موضعها لإلا أو لم يصلح ، لكن بناءها إذا أضيفت إلى مبنى وصلح موضعها لإلا أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبنى ولم يصلح موضعها لإلا ومثاله قول الشاعر [2] :

لُذ بقَيْسٍ حين يأبىَ غيرَه ∴ تُلفه بَحْراً مُفيضا خيْرَه ) [3]

وقال أيضا :

( .. جواز بناء غير ودون وبين وشبهها من الأسماء التى لا تتم دلالتها على ما يراد بها إلا بما تضاف إليه مع مناسبتها الحروف بعدم قبولها للنعت والتعريف بالألف واللام والتثنية والجمع ، وبعد اشتقاقها والاشتقاق منها ، فإن ما فيها من مناسبة الحروف صالح لجعله سبب بناء على الإطلاق ؛ لكنه ألغى فى الإضافة إلى معرب واعتبر فى الإضافة إلى مبنى قصداً للمشاكلة .... ) [4] .

أما إذا وقعت « غير » بمعنى « إلا » فى الاستثناء المنفى اختلفت آراء النحاة فى إعرابها وبنائها :

---

(١) انظر المقتضب ٤/٤٢٢ ، وشرح المفصل ٢/٨٨ ، وشرح التصريح ١/٣٦٠ .

(٢) البيت من الرمل وشاهده : جواز بناء غير على الفتح إذا أضيفت إلى مبنى انظر شرح التسهيل ٢/٣١٣ ، مغنى اللبيب ١/١٨١ .

(٣) شرح التسهيل ٢/٣١٢ وانظر مغنى اللبيب ١/١٧٩ ، ١٨٠ .

(٤) شرح التسهيل ٣/٢٦١ .

فمنهم من قال بإعرابها مطلقا سواء كان الاستثناء تاما أو ناقصا ، ومنهم من قال ببنائها مطلقا بشرط تفريغ العامل . سواء أضيفت إلى معرب أو إلى مبنى ومنهم من أجاز بناءها بشرط أن تضاف إلى مبنى .

فصرح سيبويه أنه يجوز بناء غير فى الاستثناء المفرغ (١) بشرط إضافتها إلى « مبنى » وذلك إذا وقعت بعد « أنْ » المصدرية الحرفية وعلة بنائها المجاورة لأنها أضيفت إلى ما صدره مبنى مشبهة فى ذلك « يومئذٍ » حيث بنيت لأنها أضيفت إلى « إذ » والجامع بينهما البناء العارض .

قال سيبويه : ( وذلك قولهم : « ما أتانى إلا أنهم قالوا كذا وكذا » فأن فى موضع اسم مرفوع كأنه قال : « ما أتانى إلا قولُهم كذا وكذا » .

ومثل ذلك قولهم : « ما منعنى إلا أنْ يغضب علىّ فلانٌ » والحجة على أن هذا فى موضع رفع أن أبا الخطاب حدثنا أنه سمع من العرب الموثوق بهم من يُنشد هذا البيت رفعاً للكنانى (٢) :

لم يَمْنَعَ الشّربَ مِنها غيرُ أنْ نَطَقَتْ

حمامةٌ فى غُصونٍ ذاتِ أوقالِ

---

(١) هو الناقض المنفى : وهو أن يفرغ العامل قبل إلا للعمل فيما بعدها انظر الكتاب ٢/٣٢٠ .

(٢) من بحر البسيط ، منها : من الوجناء وهى الناقة فى بيت قبله يعني أنها حديدة النفس يخامرها فزع وذعر لحدة نفسها وذلك محمود فيها ، والأوقال جمع وقل بالفتح وهو المقل اليابس .
الكنانى وقيل لرجل من كنانة وشاهده أن المصدر فى « إلا أن يغضب » هو فى موضع رفع على الفاعلية ، كما كانت غير هنا مرفوعة على الفاعلية . وإذا كانت « غير » بالبناء على الفتح كما هو مروى بعد ، كانت علته أنها مضافة إلى مبنى غير متمكن .
انظر الكتاب ٢/٣٢٩ والخزانة ٢/٤٦ ، ٣/١٤٤ وشرح شواهد المغنى ١٥٦ وابن يعيش ٣/٨٠ والهمع ١/٢١٩ واللسان « وقل » .

وزعموا أن ناسا من العرب ينصبون هذا الذى فى موضع الرفع ، فقال الخليل رحمه الله : هذا كنصب بعضهم يومئذٍ فى كل موضع فكذلك ، غيرَ أنْ نطقت ، ) [1] .

ومعنى قول سيبويه :

أن « غيرا » وقعت « فاعل » فى الاستثناء الناقص المنفى وجاز فيها أن تبنى على الفتح لإضافتها إلى المصدر المؤول من « أنْ وما بعدها » ؛ لأن صدر المصدر مبنى فكأنها أضيفت إلى مبنى .

ووافق الرضى [2] وابن مالك [3] وابن هشام [4] والأزهرى [5] سيبويه وخالف الفراء سيبويه وموافقيه .

فقال ببناء غير على الفتح مطلقا عند تفريغ العامل سواء كان المضاف إليه معربا أو مبنيا فلم يشترط أن يكون المضاف إلى « غير » مبنياً .

ورد ابن مالك رأيه معللا لذلك فقال ( وأجاز الفراء بناء « غير » على الفتح عند تفريغ العامل سواء كان المضاف إليه معربا أو مبنيا فيقال على رأيه : « ما جاء غيرَ زيد » و« ما جاءك أحد غيرَك » .

ولم يذكر فى الاحتجاج لذلك من كلام العرب غير مضاف إلى مبنى ،

---

(١) الكتاب ٢/٣٢٩ ، ٣٣٠ .
(٢) شرح الكافية ١/٢٤٦ .
(٣) شرح التسهيل ٢/٣١٢ ، ٣/٢٦١ .
(٤) مغنى اللبيب ١/١٧٩ .
(٥) شرح التصريح ١/٣٦١ .

وكان حامله على العموم جعل سبب البناء تضمن « غير » معنى إلا ، وذلك عارض ، فلا يجعل وحده سببا ، بل إذا أضيفت غير إلى مبنى جاز بناؤها صلح موضعها لإلا أو لم يصلح لكن بناءها إذا أضيفت إلى مبنى يصلح موضعها لإلا أقوى من بنائها إذا أضيفت إلى مبنى ولم يصلح موضعها لإلا ) [1] .

وكذلك خالف سيبويه من يعربها مطلقاً إذا كانت فى معنى إلا .

وذلك ( فيما حكاه الفراء أن بعض بنى أسد وقضاعة إذا كانت « غير » فى معنى « إلا » ينصبونها تم الكلام قبلها أم لم يتم فتقول « ما جاءنى غيرَك » و« ما جاءنى أحد غيرَك » بالنصب ) [2] .

ولا يسلم الأزهرى بأن ما حكاه الفراء فى إعراب « غير » نصبا إذا كانت فى معنى « إلا » هو المقصود فى هذا الرأى . بل يجوز أن يكون فى بناء « غير » وتكون الفتحة فيما سبق فتحة بناء لإضافتها إلى مبنى بدليل مخالفة الفراء نفسه لذلك النقل .

قال الأزهرى :

( وإذا كان الفراء نقل ذلك عن العرب فكيف يسوغ منعه .... وأقول لا شاهد فى تمثيله لجواز أن تكون الفتحة فى « غيرَك » فتحة بناء لإضافتها إلى المبنى ) [3] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣١٢ .
(٢) ارتشاف الضرب ٢/٣٢٢ ، ٣٢٣ بتصرف .
(٣) شرح التصريح ١/٣٦١ .

وأرى جواز بناء غير الواقعة وصفا إذا أضيفت إلى مبنى إذ أن ما فيها من مشابهة الحروف صالح وحده لجعله سبب بناء لكن هذه المشابهة اُعتبرت فى الإضافة إلى المبنى قصداً للمشاكلة .

كما تبين أن « غيرا » أحق بالبناء إذا وقعت موقع إلا فى الاستثناء المفرغ وكانت مضافة إلى مبنى .

## تصغير غير

أشبهت « غير » الحروف فى وجوه متعددة فمن حيث دلالتها ، فإن دلالتها لا تتم على ما يُراد بها إلا بما تضاف إليه وكذلك الحروف ووجه الشبه فى ذلك قصور الدلالة فى كل ، كما أنها أشبهتها فى عدم قبولها للتعريف بالألف واللام ، وكذلك أشبهت الحروف فى أنها لم تتصرف بالجمع أو التصغير .[1]

لذلك أجمع النحاة [2] على عدم جواز تصغير « غير » .

قال سيبويه مانعا ذلك :

( ولا يحقر غير ؛ لأنها ليست بمنزلة مثل ، وليس كل شئ يكون غير الحقير عندك يكون محقراً مثله ، كما لا يكون كل شئ مثلُ الحقير حقيرا ، وإنما معنى « مررت برجل غيرك » معنى « مررت برجل سواك » وسواك لا يحقر ؛ لأنه ليس اسما متمكنا ... وغير أيضا ليس باسم متمكن ... ) [3] .

---

(١) قال سيبويه : ( ... غير أيضا ليس باسم متمكن ، ألا ترى أنها لا تكون إلا نكرة ، ولا تجمع ولا تدخلها الألف واللام ) الكتاب ٣/٤٧٩ .

(٢) انظر المقتضب ٢/٢٧٣ ، والأصول ٣/٦٢ ، والمقرب ١/٤٣٧ ، همع الهوامع ٢/١٩١ ، وحاشية الصبان ٤/١٥٦ .

(٣) الكتاب ٣/٤٧٩ .

ومعنى قول سيبويه أن « غيرا » ليست اسما متمكنا فى باب الإسمية الذى يتعرف فيه الاسم ويجمع ويصغر فلكونها غير متمكنة فى الإسمية لم تعامل معاملة الاسم المتمكن فيها ؛ لذلك منع تصغيرها كما منع تعريفها وجمعها ، وخالفت « غير » « مثل » فى هذا الحكم ، فالمثل يصغر ؛ لأن « مثلا » إذا صغرته قللت المماثلة وهى تقل وتكثر لقبولها للتفاوت فيفيد التصغير معناً ، والغيرية لا تفاوت فيها فلا يكون للتصغير فائدة .

وعلل المبرد منع تصغير غير موافقا فى ذلك سيبويه بقوله : ( و« غير » ليس مما تصغر ؟ لأنك إذا قلت « جائنى غيرُك » لم تخصص واحداً من الناس ؛ إنما زعمت أنه ليس به ، وليس يجب فيمن كان غير المذكور أن يكون حقيرا ، ولو قلت : « عندى مِثلك » فحقرت المثل كان جيدا ؛ لأنك إذا حقرت الذى هومثله زعمت أنه هو حقير ؛ لأنك حقرت الآخر من حيث زعمت أنه مثله ) [1] .

## تنزيل « غير » منزلة « إلا » فى الاستثناء

أجمع النحاة [2] على أن « غيرا » تستعمل للاستثناء بمنزلة « إلا » ومعناها . وذلك لأن ما بعد « غير » يشبه ما بعد « إلا » الاستثنائية فهو مخالف فى المعنى لما قبله لذلك حملت « غير » على « إلا » فى الاستثناء بها سواء كان الاستثناء تاما أو ناقصا ، مثبتا أو منفيا .

---

(١) المقتضب ٢/٢٧٣ .

(٢) انظر الكتاب ٢/٣٤٣ ، ٣٤٤ ، والمقتضب ٤/٤١٠ ، ٤٢٢ وحروف المعانى ص٦٦ ، والأزهية ص١٧٩ ، والمقتصد ٢/٧٠٩ والجنى الدانى ص٥١٧ ، وشرح التصريح ١/٣٦٠ ، وهمع الهوامع ١/٢٢٩ ، وحاشية الصبان ٢/١٥٥ .

قال سيبويه مثبتا هذا الاستعمال بـ « غير » :

( اعلم أن غيراً أبداً سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيُجرى مُجرى الاسم الذى بعد إلا ، وهو الاسم الذى يكون داخلا فيما يخرج منه غيره ، وخارجا مما يدخل فيه غيره ، فأما دخوله فيما يخرج منه غيره ، فأتانى القوم غيرَ زيد ، فغيرهم الذين جاءوا ولكن فيه معنى إلا ، فصار بمنزلة الاسم الذى بعد إلا .

وأما خروجه مما يدخل فيه غيره ، فما أتانى غير زيدٍ ، ..... وكل موضع جاز فيه الاستثناء بإلا جاز بغير وجرى مُجرى الاسم الذى بعد إلا ؛ لأنه اسم بمنزلته وفيه معنى إلا ..... ولا يجوز أن يكون « غير » بمنزلة الاسم الذى يبتدأ بعد إلاّ ؛ وذلك أنهم لم يجعلوا فيه معنى إلا مبتدأ ، وإنما أدخلوا فيه معنى الاستثناء فى كل موضع يكون فيه بمنزلة « مثل » ويجزى من الاستثناء ، ألا ترى أنه لو قال : « أتانى غيرُ عمرو » كان قد أخبر أنه لم يأته وإن كان قد يستقيم أن يكون قد أتاه ، فقد يستغنى به فى مواضع من الاستثناء ، ولو قال : « ما أتانى غيرُ زيد » ، يريد بها منزلة « مثل » لكان مُجزئا من الاستثناء . كأنه قال : « ما أتانى الذى هو غيرُ زيدٍ » فهذا يُجزئ من قوله : « ما أتانى إلا زيدٌ » ) [1] .

وقال المبرد : ( وقد تقع « غير » فى موضع « إلا » كما وقعت « إلا » فى موضع « غير » .

---

(١) الكتاب ٢/٣٤٣ ، ٣٤٤ .

وقال الآخر [1] :

وإذا أُولِيتَ قَرْضاً فَـــــاجْزِهِ ∴ إنَّمَـــــا يَجْزِى الفَتَى غَيْرُ الجَمَلْ

« فغير » هذه فى موضع « إلا » ) [2] .

وبين الرضى العلة فى حمل « غير » على « إلا » فى الاستثناء بقوله : (اعلم أن أصل « غير » الصفة المفيدة المغايرة مجرورها لموصوفها .... وماهية المستثنى .....هو المغاير لما قبل أداة الاستثناء نفيا وإثباتا ، فلما اجتمع ما بعد « غير » وما بعد أداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حملت أم أدوات الاستثناء أى « إلا » فى بعض المواضع ، على « غير » فى الصفة .

وحملت « غير » على « إلا » فى الاستثناء فى بعض المواضع [3] .

**وأعربت « غير » إعراب المستثنى « بإلا » على الرغم من أنها** ليست المستثنى على الحقيقة وإنما المستثنى هو المضاف إليه بعدها إذ هو المتحقق فيه معنى المخالفة للمستثنى منه ولكن لكون المستثنى بعدها ملازم للجر بإضافتها إليه انتقل الإعراب المستحق له إلى « غير » قبله وفى هذا المضمار يقول الرضى :

( وإذا دخل « غير » على « إلا » وأصل « غير » من حيث كونه اسما جواز

---

(١) البيت حث على مجازاة الخير والشر ويروى « ليس الجمل » ، والفتى : السيد اللبيب ، وشاهده : نعت الفتى بكلمة « غير » ، والفتى وإن كان معرف اللفظ فإن معناه الجنسى فلا يخص واحدا بعينه فهو مقارب للنكرة وكذلك « غير » مع إيغالها فى التنكير فإن إضافتها إلى معرفة بعدها تجعلها مقاربة للمعرفة فصارت الكلمتان بمنزلة واحدة .
ديوان لبيد بن ربيعة ١٧٩ العينى ١٧٦/٤ ، ١٣٥/٢ ، المقتضب ٤١٠/٤ .

(٢) المقتضب ٤١٠/٤ .

(٣) شرح الكافية ٢٤٥/١ .

تحمل الإعراب وما بعده الذى صار مستثنى يتطفل غير على « إلا » مشغول بالجر لكونه مضافا إليه فى الأصل جعل إعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع المذكور أى اشتغاله بالجر على نفس « غير » عارية .... فإن حركة « غير » لما بعدها حقيقة وهى عليها عارية . والدليل على أن الحركة لما بعدها حقيقة جواز العطف على محله نحو « ما جاءنى غيرُ زيدٍ وعمروٌ » بالرفع عطفا على محل « زيد » لأن المعنى ما جاءنى إلا زيدٌ » ) [1] .

وقرر السيوطى أن « غيرا » قائمة مقام مضافها فى الإعراب [2] .

ولذلك اتفق [3] النحاة على إعراب غير إعراب المستثنى بإلا .

قال سيبويه : ( اعلم أن « غيرا » أبدا سوى المضاف إليه ، ولكنه يكون فيه معنى إلا فيُجرى مُجرى الاسم الذى بعد إلا ) [4] .

وقال المبرد : ( وكل موضع وقع الاسم فيه بعد « إلا » على ضرب من الإعراب كان ذلك حالا فى غير إلا أن يكون نعتا فيجرى على المنعوت قبلها) [5] .

وبين ابن مالك أن غير تأخذ حكم المستثنى بإلا فى جميع أحواله الإعرابية قائلا : ( لا يحكم على « غير » بأنها مستثنى بها حتى يكون موضعها صالحا لإلاّ ، فتقدر « إلا » فى موضعها وتنظر ما يستحقه الواقع بعدها من نصب لازم ،

---

(١) شرح الكافية ٢٤٥/١ ، ٢٤٦ بتصرف .
(٢) همع الهوامع ٢٣١/١ بتصرف .
(٣) انظر الكتاب ٣٤٣/٢ ، والمقتضب ٤٢٢/٤ ، ٤٢٣ ، وشرح الكافية ٢٤٥/١ ، وارتشاف الضرب ٣٢٢/٢ ، وشرح التسهيل ٣١٢/٢ .
(٤) الكتاب ٣٤٣/٢ .
(٥) المقتضب ٤٢٢/٤ .

أو نصب مرجح عليه الاتباع ، أو تأثر بعامل مفرغ فتعطاه « غير » ويجرى هو على مقتضى الإضافة فتقول : « جاءنى القوم غيرَ زيدٍ » بنصب لازم ، و« ما جاءنى أحدٌ غيرُ زيدٍ » بنصب مرجح عليه الاتباع ، و« ما لزيد علم غيرَ ظنٍّ » بنصب مرجح على الاتباع و« ما جاءنى غيرُ زيدٍ » بإيجاب التأثر بالعوامل فتفعل بغير ما كنت تفعل بالواقع بعد إلا ) [1] .

## الناصب لـ « غير » فى الاستثناء

تعرب « غير » إعراب المستثنى بعد إلا .

فإذا كان المستثنى بعد إلا منصوبا فى الاستثناء التام الموجب سواء كان الاستثناء متصلا نحو « قام القوم إلا زيدا » أو منقطعاً نحو « قام القوم إلا حماراً » كانت غير منصوبة كما نصب المستثنى بعد « إلا » واختلف النحاة فى ناصب « غير » وهذا الناصب « لغير » هو نفسه الناصب للمستثنى بعد إلا إذ أن نصب غير كنصب المستثنى بإلا فالعامل فيهما واحد .

قال سيبويه فى باب ما لا يكون المستثنى فيه إلا نصبا : ( لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره . فعمل فيه ما قبله كما عمل العشرون فى الدرهم حين قلت « له عشرون درهماً » وهذا قول الخليل رحمه الله ، وذلك قولك « أتانى القوم إلا أباك » و« مررت بالقوم إلا أباك » و« القوم فيها إلا أباك » وانتصب الأب إذ لم يكن داخلا فيما دخل فيه ما قبله ولم يكن صفة ، وكان العامل فيه ما قبله من الكلام ، كما أن « الدرهم » ليس بصفة « للعشرين » ولا محمول على ما حملت عليه وعمل فيها ) [2] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣١٢ .
(٢) الكتاب ٢/٣٣١ .

وكلام سيبويه فى ناصب المستثنى بعد إلا مجمل لا تفصيل فيه ولكنه على ما فيه من إجمال يفيد أن ناصب المستثنى إما الجملة قبل إلا أو ما فى الجملة قبل إلا من فعل أو شبهه أو النصب عن تمام الكلام وكلها احتملتها العبارة السابقة لسيبويه .

وخالف المبرد سيبويه حيث يفهم من كلامه أن الناصب للمستثنى بعد إلا إما فعل محذوف .

أو « إلا » الاستثنائية نابت عن الفعل المحذوف وجوبا وسدت مسده .

قال المبرد : ( وذلك قولك : جاءنى القوم إلا زيدا ، ومررت بالقوم إلا زيدا وعلى هذا مجرى النفى وإن كان الأجود فيه غيره نحو : ما جاءنى أحد إلا زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ ، وذلك لأنك لما قلت : « جاءنى القوم » وقع عند السامع أن « زيدا » فيهم ، فلما قلت : « إلا زيدا » كانت « إلا » بدلا من قولك : « أعنى زيدا » واستثنى فيمن جاءنى زيد فكانت بدلا من الفعل ) [1] .

ونسب ابن يعيش [2] إلى الزجاج موافقته للمبرد فى أن « إلا » هى الناصبة للمستثنى وكذلك وافق ابن مالك [3] والأشمونى المبرد فى أحد رأييه فى ناصب المستثنى بعد إلا فذهبا أن الناصب له « إلا » .

قال ابن يعيش مضعفا رأى المبرد وموافقيه فى أن « إلا » هى الناصبة للمستثنى بعدها .

---

(١) المقتضب ٤/ ٣٩٠ .

(٢) شرح المفصل ٢/ ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) شرح التسهيل ٢/ ٢٦٤ بتصرف وانظر هامش الصبان ٢/ ١٤٣ .

( وذهب أبو العباس المبرد وأبو اسحق الزجاج وطائفة من الكوفيين إلى أن الناصب للمستثنى إلا نيابة عن استثنى فإذا قال : « أتانى القوم إلا زيدا » فكأنه قال : « أتانى القوم استثنى زيدا » وهو ضعيف ؛ لأنك تقول : « أتانى القوم غير زيد » فتنصب « غيرا » ، ولا يجوز أن تقدر باستثنى غير زيد ، لأنه يفسد المعنى ، وليس قبل « غير » حرف تقيمه مقام الناصب ؛ ولأن فيه إعمال معنى الحرف ، وإعمال معانى الحروف لا يجوز ... ) [1] .

ونسب ابن يعيش إلى الفراء القول بأن « إلا » عاملة لأنها مركبة من « لا » و« إنّ » المخففة من أنّ وقال ابن يعيش بفساد هذا الرأى .

قال ابن يعيش : ( وذهب الفراء وهو المشهور من مذهب الكوفيين إلى أن « إلا » مركبة من حرفين ، « إنّ » التى تنصب الأسماء وترفع الأخبار ، و« لا » التس للعطف فصار « إنّ لا » فخففت النون وأدغمت فى اللام ، فأعملوها فيما بعدها عملين فنصبوا فى الإيجاب اعتبارا « بإن » وعطفوا بها فى النفى اعتباراً بـ « لا » فإذا رفعوا فى النفى فقد أعملوها عمل « لا » فجعلوها عاطفة ، وإذا نصبوا بها فى الإيجاب فقد أعملوها عمل « إن » . وهو قول فاسد أيضا ؛ لأنا نقول : « ما أتانى إلا زيد » فترفع « زيدا » وليس قبله مرفوع يعطف عليه ولم يجز فيه النصب ، فيبطل تأثير الحرفين معا ) [2] .

وعزا السيرافى إلى الكسائى نصب ما بعد إلا بأنّ مقدرة ذكره ابن يعيش[3] وابن مالك [4] على أنه رأى فى غاية الضعف معللين لذلك .

---

(١) شرح المفصل ٢/٧٦ ، ٧٧ .
(٢) شرح المفصل ٢/٧٦ ، ٧٧ .
(٣) شرح المفصل ٢/٧٧ .
(٤) شرح التسهيل ٢/٢٧٩ .

قال ابن مالك : ( وعزا السيرافى إلى الكسائى نصب ما بعد إلا بأنّ مقدرة وهو قول فى غاية الضعف ؛ لأنه مبنى على ادعاء تقدير ما لا دليل عليه ، ولا حاجة إليه ، ولأنه لو سلّم تقدير « أنّ » يلزم أن يكون لها عامل يعمل فيها ؛ لأنها مع ما تعمل فيه فى تأويل مصدر فيجعل الذى عمل فيها عاملا فيما قدّرت من أجله ويستغنى عنها . وأيضا لو كانت « أنّ » مقدرة لم يتم الكلام بمنصوبها مقتصرا عليه ، كما لا يتم به إذا ذكرت ؛ لأن العامل إذا حذف لا يختصر عمله ) (١) .

وذهب ابن يعيش (٢) ووافقه الرضى (٣) أن الناصب للمستثنى بعد إلا هو تمام الكلام ، أى أن الجملة قبل إلا عاملة فى المستثنى لتمامها لا لمعنى الفعل سواء كان معنى الفعل فيه أو لا .

قال ابن يعيش ( فالمستثنى من الموجب منصوب أبداً وإنما كان منصوبا لشبهه بالمفعول ووجه الشبه بينهما أنه يأتى بعد الكلام التام فضلة ، وموقعه من الجملة الآخر كموقعه ، وإنما قلنا أنه مشبه بالمفعول ولم نقل أنه مفعول ؛ لأن المستثنى أبدا بعض المستثنى منه والمفعول غير الفاعل ، ويؤيد ما قلناه إنه يعمل فى المستثنى المعانى نحو قولك « القوم فى الدار إلا زيدا » والمفعول الحقيقى لا يعمل فيه إلا لفظ الفعل إما ظاهراً وإما مضمراً ) (٤) .

وعرض أبو حيان الآراء فى ناصب المستثنى بعد إلا ثم قال بعدم جدوى

---

(١) شرح التسهيل .
(٢) شرح المفصل ٢/٧٧ .
(٣) شرح الكافية ١/٢٢٧ بتصرف .
(٤) شرح المفصل ٢/٧٧ .

الخلاف فيها قائلا بعد ذكره للآراء فى الناصب : ( ومثل هذا الخلاف لا يجدى كبير فائدة وهو كالخلاف فى رافع المبتدأ والخبر ، ورافع الفاعل وناصب المفعول وإنما الخلاف الذى يجدى هو فيما أدى إلى حكم لفظى أو معنى كلامى ) [1] .

وكذلك عدد السيوطى الآراء فى ناصب المستثنى بعد إلا واصفا بعضا منها بالقوة . فقال : ما معناه أن هذه الآراء أحدها : إنه إلا ، والثانى : إنه بما قبل إلا من فعل ونحوه من غير أن يعدى إليه بواسطة إلا ، والثالث : إنه بما قبل إلا معدى إليه بواسطتها ، والرابع : إنه بأنّ مقدرة بعد إلا ، والخامس : إنه بإنْ مخففة ركبت إلا منها ومن لا ، والسادس : إنه باستثنى مضمرا .

ولم يترجح عند قول منها فلذا أرسلت الخلاف وأقواها الثلاثة الأولى أى إنه إما إلا أو الفعل قبل إلا معدى إلى المستثنى بواسطتها أو بغير واسطتها وكذلك قوى الرأى الأخير وهو أنه باستثنى مضمراً ) [2] .

نتبين مما سبق آراء النحاة فى ناصب المستثنى بعد إلا والذى تأخذ غير حكمه الإعرابى والناصب لها يترتب على الأقوال السابقة فى ناصب المستثنى بإلا :

١ - فغير إما منصوبة عن تمام الكلام نسب ابن هشام [3] للمغاربة هذا الرأى فى ناصب « غير » الاستثنائية .

٢ - وإما منصوبة بالفعل السابق بغير واسطة وإن كان الفعل لازما لأنها

(١) ارتشاف الضرب ٢/٣٠٠ .
(٢) انظر همع الهوامع ١/٢٢٤ بتصرف .
(٣) انظر مغنى اللبيب ١/١٨٠ .

أشبهت الظروف المبهمة فانتصبت انتصابها لأنه كما يصل « يتعدى الفعل » بنفسه إلى الظروف كذلك إلى « غير » .

وهذا الوجه قرره الجرجانى [1] وفيه مخالفة « غير » للمستثنى بإلا فبالرغم من أن غير تعرب إعراب المستثنى بإلا إلا أنها تفارق المستثنى بإلا فى أن الفعل اللازم لا ينصب المستثنى بإلا من غير واسطة إلا ، وجاز أن ينصب غير بلا واسطة .

قال الجرجانى ما معناه : ( وذلك لأن غيرا موضوعة على الإبهام فأشبهت الظروف المبهمة نحو خلفك وأمامك فكما يتعدى الفعل غير المتعدى إلى الظروف بغير واسطة كقولك « جلست خلفك » كذلك جاز أن يتعدى الفعل إلى غير فى قولك : « جاءنى القوم غيرَ زيدٍ » ..... ولم يجز أن تقول : « جاءنى القوم زيداً » كما لم يجز أن تقول : جلست زيدا ، واحتاج إلى إلاّ للواسطة كقولك : « جاءنى القوم إلا زيداً كما قلت : جلست إلى زيدٍ فأتيت بالجار الذى يوصل الفعل إلى الاسم ) [2] .

وقيل أنها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء لأنها بمعنى « مغاير » ذكره ابن مالك :

قال : ( والجواب عن نصب غير بلا واسطة أنه منصوب على الحال وفيه معنى الاستثناء ) [3] .

ووافق السيوطى المبرد فى أحد رأييه حيث قرر أن « غيرا » انتصب بفعل مضمر تقديره استثنى .

---

(١) المقتصد فى شرح الايضاح ٧٠٩/٢ ، ٧١٠ بتصرف .
(٢) نفس المرجع وانظر شرح المفصل ٨٧/٢ ، ٨٨ .
(٣) شرح التسهيل ٢٧٨/٢ .

قال السيوطى ( والذى اختاره أنها تنصب لقيامها مقام مضافها ، وأن أصله النصب باستثنى مضمرا وهو الذى أميل إليه فى أصل الاستثناء أن نصبه باستثنى لازم الإضمار وجعلت إلا عوضا عن النطق به ) [1] .

وأرى أن الناصب ما قبل غير من فعل أو شبهه إن وجد لأن إسناد العمل للعامل المذكور أولى من تقدير العامل واعتبار « غير » ظرفا يخلصنا من تقديرات لا لزوم لها لأن الظرف يعمل فيه رائحة الفعل حتى يعدى إليه الفعل اللازم بلا واسطة .

## وقـــوع « إلا » وصفـا

تقع « إلا » وصفا حملا على غير بشروط :

أولها : أن يتقدمها موصوف فلا يجوز حذف الموصوف قبل بـ « إلا » ويجوز حذف الموصوف قبل « غير » وإلا هنا تفارق غير فى أن موصوفها يجب ذكره خلافا لغير « فإلا » وإن حملت على غير فى جواز وقوعها وصفا إلا أنها لا تكون لها كل الأحكام الخاصة بغير حيث إن « إلا » أصلها الاستثناء والوصف فيها عارض أما غير فلأصالتها فى الدلالة على الوصف اختصت فيه بأحكام دون غيرها .

ثانيها : أن يكون الموصوف المذكور جمعا أو شبه جمع ويقصد « بشبه الجمع » النكرة فى سياق [2] النفى أو شبه النكرة والمقصود بشبه النكرة أن يراد بالموصوف الجنس [3] .

---

(١) همع الهوامع ١/٢٣١ .

(٢) اشترط أن تكون النكرة فى سياق النفى لأن النكرة فى سياق النص تعم .

(٣) كالمعرف بأل الجنسية وهى التى تكون لاستغراق الأفراد نحو ﴿ وخلق الإنسانُ ضعيفا ﴾ ، أو لاستغراق خصائص الأفراد نحو « زيد الرجل علما » أو لتعريف الماهية نحو ﴿ وجعلنا من الماء كل شئ حى ﴾ مغنى اللبيب ١/٦١ .

وقد اثبت سيبويه استعمال « إلا » وصفا بمنزلة غير في باب ما يكون فيه إلا وما بعده وصفا بمنزلة مثل وغير .

قال سيبويه : ( وذلك قولك : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا » ، والدليل على أنه وصف ، أنك لو قلت : « لو كان معنا إلا زيد لهلكنا » ، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أحلت ، ونظير ذلك قوله عز وجل [1] : ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [2] .

ونظير ذلك من الشعر قوله وهو ذو الرمة [3] :

أنيـــــخَتْ فـــــألْقَتْ بَلْدَةً فـــــوق بـلـدةٍ

قَليلٍ بهـــــا الأصـــــواتُ إلا بُغـــــامُهـــــا

---

(١) سورة الأنبياء الآية ٢٢ .

(٢) قال الفراء وأبو حيان ( وإلا هنا صفة لآلهة أى : آلهة غير الله .
وكون « إلا » بوصف بها معهود فى لسان العرب ... ) .
انظر البحر المحيط ٣٠٤/٦ ومعانى القرآن للفراء ٢٠٠/٢ .
فقد صرح الفراء وأبو حيان بأن « إلا » فى الآية بمعنى غير وصفا لأن الاستثناء فيه فساد للمعنى .
وقال السيرافى تعليقا على قول سيبويه السابق ما ملخصه : ( « لا يكون في » لو « بدل بعد » إلاّ « ، لأنها فى حكم اللفظ تجرى مجرى الموجب وذلك أنها شرط بمنزلة إن .
ولو قلت : « إن أتانى رجل إلا زيد خرجت » لم يجز لأنه يصير فى التقدير « إنْ أتانى إلا زيد خرجت » كما لا يجوز « أتانى إلا زيد » فهذا وجه من الفساد وفيه وجه آخر ذكره سيبويه بقوله : ( والدليل على أنه وصف ... الخ » ) أى لأنه يصير في المعنى « لو كان معنا زيد هلكنا » ؛ لأن البدل بعد إلا فى الاستثناء موجب .
وكذلك ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ لو كان على البدل ، لكان التقدير : « لو كان فيهما الله لفسدتا وهذا فاسد ) .
انظر هامش كتاب سيبويه ٢٣٢/٢ .
= وأرى أن كلام السيرافى فيه اضطراب حيث حول « لو » على الشرط فجعل الكلام تام موجب فالمستثنى فيه واجب النصب فكيف مع ذلك يرفع ولا وجه للبدل فى الاستثناء التام الموجب .

(٣) من بحر الطويل : البغام أصله للظبى فاستعاره للناقة يذكر ناقة أناخها فى فلاة لا يسمع فيها صوت إلا صوت هذه الناقة لما بها من وحشة وجدب .
والشاهد فيه وصف الأصوات بقوله « إلا بغامها » على تأويل غير ، ومعناه قليل بها الأصوات غير بغامها أي الأصوات التى هى غير صوت الناقة .
ديوانه ٦٣٨ ، الخزانة ٥١/٢ ، الهمع ٢٢٩/١ ، الأشمونى ١٥٦/٢ ، شرح شواهد المغنى ٧٨ ، اللسان مادة « بغم » .

كأنه قال : « قليل بها الأصواتُ غيرُ بغامها » ، إذا كانت « غيرٌ » غير استثناء .

وقال لبيد بن ربيعة [1] :

لو كان غيرى سُلَيْمَى اليوم غيَّرهُ ∴ وقعُ الحوادثِ إلاّ الصارمُ الذكرُ

كأنه قال : « لو كان غيرى غيرُ الصارم الذكر لغيّره وقع الحوادث ، إذا جعلت « غيراً » الآخرة صفة للأولى ، والمعنى أنه أراد أن يخبر أن الصارم الذكر لا يغيره شئ .

وإذا قال : « ما أتانى أحدٌ إلا زيدٌ » ، فأنت بالخيار ، إن شئت جعلت « إلا زيدٌ » بدلا ، وإن شئت جعلته صفة ولا يجوز أن تقول : « ما أتانى إلا زيد » وأنت تريد أن تجعل الكلام بمنزلة مثل ، وإنما يجوز ذلك صفة [2] ونظير ذلك من كلام العرب « أجمعون » لا يجرى فى الكلام إلا على اسم ... ) [3] .

---

(١) من بحر البسيط : سليمى أى يا سليمى ، الصارم : القاطع من السيوف ، والذكر والمذكر : الذى حديده فولاذ يعنى أن وقع الحوادث لا يغيره كما يغير الصارم الذكر .
والشاهد فيه : جرى « إلا » وما بعدها على غير نعت لها .
ديوان لبيد ٦٢ ، الأشمونى ١٥٦/٢ ، الكتاب ٣٣٣/٢ .

(٢) شرح السيرافى قول سيبويه فقال : ( يريد أن إلا وما بعدها إنما تكون صفة إذا كان قبلها اسم موصوف مذكور كما أن أجمعين لا يكون إلا تابعا للأسماء المذكورة قبله . ولا يقوم مقام المنعوت كما يقام مثل وغير مقام المنعوت فى قولك : « مررت بمثل زيد ، وبغير زيد » تريد : « رجل مثل زيد » و« برجل غير زيد » ، لأن مثلا وغيرا اسمان ينعت بهما وهما يتصرفان تصرف الأسماء والأحرف ، وإنما ينعت به حملا على غير لأن غير قد حمل عليه فى الاستثناء ... ) . هامش كتاب سيبويه ٣٣٤/٢ .

(٣) الكتاب ٣٣١/٢ : ٣٣٤ .

ويتضح من عبارة سيبويه أنه يجوز أن يوصف بإلا الموصوف جمعا أو شبه جمع .

ووافق النحاة [1] سيبويه فى جواز الوصف بإلا حملا على « غير » إذا سبقت بموصوف جمعا أو شبه جمع وخالف الرضى [2] سيبويه حيث اشترط فى جواز وقوع إلا صفة تعذر الاستثناء بها استناداً إلى الآية الكريمة ﴿ ولو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا ﴾ .

بينما جوز سيبويه الوصف بإلا حيث جاز الاستثناء بها وأوجب الوصف « بإلا » حيث يتعذر الاستثناء بها فقال فى الآية الكريمة بتعين الوصف لتعذر الاستثناء بإلا حيث يفسد المعنى وجوز الوصف مع جواز الاستثناء بإلا حين قال سيبويه : ( يجوز فى قولك « ما أتانى أحد إلا زيد » أن يكون « إلا زيد » بدلا وصفة ) [3] .

وكان تعذر الاستثناء فى الآية « لأن الاستثناء فيها تام منفى فالوجه فيه البدل » والبدل مستحيل لأنه يحل محل المبدل منه فيكون على إحلال « الله » محل « آلهة » فيكون المعنى « لو كان فيهما الله لفسدتا » فهو فاسد لذلك يتعين الوصف فيها على رأى سيبويه والرضى وكذلك اشترط الرضى لجواز الوصف بإلا أن يكون الموصوف النكرة غير محصور .

---

(١) انظر المقتضب ٤/٤٠٨ : ٤١١ .
والمقتضب ٢/٧١١ ، وشرح المفصل ٢/٨٨ ، ٨٩ ، وارتشاف الضرب ٢/٣١٣ ، وشرح التسهيل ٢/٢٩٨ : ٣٠١ ، وهمع الهوامع ١/٢٩٩ .
(٢) انظر شرح الكافية ١/٢٤٦ / ٢٤٧ .
(٣) الكتاب ٢/٣٣٤ .

قال الرضى : ( ولا يجوز تقدير الموصوف قبل إلا وصفا كما جاز فى غير الرضى وذلك ليكون أظهر فى كونها صفة ، وشرط كون الجمع منكرا ؛ لأنه إذا كان معرفة نحو ، جاءنى الرجل أو القوم إلا زيد ، احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء ، واحتمل أن يشار به إلى جماعة يعرف المخاطب أن فيهم زيدا فلا يتعذر أيضا الاستثناء الذى هو الأصل فى إلا فالسامع يحمل ، إلا ، على أصلها من الاستثناء فاختير كونه منكراً غير محصور ، لئلا يتحقق دخول ما بعد إلا فيه فيضطر السامع على حمل إلا على غير الاستثناء .

واشترط أن يكون المنكور غير محصور ، والمحصور شيئان إما الجنس المستغرق نحو ، ما جاءنى رجل أو رجال ، وإما بعض منه معلوم العدد نحو ، له على عشرة دراهم ، ... ؛ لأنه إن كان محصورا على أحد الوجهين وجوب دخول ما بعد إلا فيه ، فلا يتعذر الاستثناء فلا يعدل عنه ) [1] .

وأطلق أبو حيان جواز الوصف ، بإلا ، حيث جاز الوصف بغير إذا سبقت بموصوف .

قال أبو حيان فى حديثه عن إلا : ( والظاهر أنها تقع فيما تقع فيه غير إلا فى المواضع التى لا يتقدمها موصوف سواء أكان فى النفى أم فى الإثبات منفرداً أو معرفاً على ما تفيده من التعريف ) [2] .

---

(١) شرح الكافية ٢٤٦/١ ، ٢٤٧ .
(٢) ارتشاف الضرب ٣١٣/٢ .

وعلل الصبان لاشتراط الجمعية والتنكير فى الموصوف بإلا بقوله : ( وإنما اشترط كون الموصوف جمعا أو شبهه مراعاة لأصلها وهو الاستثناء وكونه نكرة أو شبهها مراعاة لمعنى غير المتوغلة فى التنكير [1] ) [2] .

## حكم المعطوف على المستثنى بغير وإلا

قرر النحاة أن المعطوف على المستثنى بغير يفارق المعطوف على المستثنى بإلا من حيث أنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بغير مراعاة لفظ المستثنى فيعطف على لفظه ومراعاة المعنى فيعطف على الموضع .

بينما لا يجوز فى المعطوف على المستثنى بإلا إلا اتباع اللفظ مراعاة للفظ المستثنى بها .

قال سيبويه : ( هذا باب ما أُجرى على موضع غير لا على ما بعد غير ...

زعم الخليل رحمه الله ويونس جميعاً أنه يجوز : « ما أتانى غيرُ زيدٍ وعمرٍو » فالوجه الجر ، وذلك أن « غيرُ زيد » فى موضع « إلا زيدٌ » وفى معناه فحملوه على الموضع ..

كما قال [3] : فلسنا بالجبال ولا الحديدا .

---

(١) معلوم أن غيرا لا تقع صفة لمعرفة وإنما هى صفة لنكرة .

(٢) حاشية الصبان على الأشمونى ١٥٦/٢ .

(٣) هو قول عقيبة الأسدى :

معاوِى إنّما بَشَرٌ فأسجِحْ　　∴　　فلسنا بالجبال ولا الحديدا

من بحر الوافر ، أسجح : ارفق وسهل : يشكو إلى معاوية بن أبى سفيان جور عماله .

وقد رد على سيبويه رواية البيت بالنصب هذه ، لأن البيت من قصيدة مجرورة معروفة .

قال الشنتمرى ( وسيبويه غير متهم رحمه الله فيما نقله رواية عن العرب ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة ... .

انظر الكتاب ٦٧/١ ، ٢٩٢/٢ والخزانة ٣٤٣/١ .

فلما كان فى موضع « إلا زيدٌ » ، وكان معناه كمعناه حملوه على الموضع والدليل على ذلك أنك إذا قلت : « غيرُ زيدٍ » ، فكأنك قد قلت : «إلا زيدٌ » ) [1] .

ومعنى عبارة سيبويه إنه يجوز اعتبار المعنى فى المعطوف على المستثنى بغير بضعف ، والوجه فى المعطوف اعتبار اللفظ فى المعطوف عليه . فيُعطف على لفظه ووافقه المبرد [2] والسيوطى [3] .

وخالف ابن مالك سيبويه فذهب أن تابع المستثنى بإلا كتابع المستثنى بغير فى مراعاة اللفظ فى كليهما فهو يمنع مراعاة المعنى فى تابع المستثنى بغير أو بإلا

قال ابن مالك : ( إذا قيل : « ما أتانى غيرُ زيد وعمروٌ بالرفع » ، فلا يخلو أن يحكم لغير هنا بحكم إلا وتنزل منزلتها أو لا فإن لم يحكم لها بحكم « إلا » فسد المعنى المراد ... وذلك أن المراد إدخال « زيد وعمرو » فى الإتيان وأن يقال : « ما أتانى غير هذين » فإن لم تجعل غير بمنزلة « إلا » ورفع « عمرو » كان المعنى إخراجه من الإتيان ، وكأنه قيل : « ما أتانى غيرُ زيد وما أتانى عُمرو » والمراد خلاف ذلك ... فلزم ألا يصح المعنى حتى تنزل « غير » منزلة « إلا » وتعرب « عمرو » بإعراب ما بعد إلا وبإعراب ما بعد غير لا بإعرابها نفسها )[4] .

فالإعراب بالرفع عطفا على « غير » المرفوع يفسد المعنى لأن المعطوف يحل محل المعطوف عليه . لذلك لم يجوز ابن مالك العطف بالرفع . و« عمرو »

(١) الكتاب ٢/٣٤٤ .
(٢) انظر المقتضب ٣/٢٨١ .
(٣) انظر همع الهوامع ١/٢٣١ .
(٤) شرح التسهيل ٢/٣١٣ .

فى قولك « ما أتانى غير زيدٍ وعمرٍو » معطوف بالجر على لفظ « زيد » وفى « ما أتانى إلا زيدٌ وعمروٌ » عمرو معطوف بالرفع على لفظ « زيد » المستثنى بإلا مراعاة للفظ المعطوف عليه .

ومن أجاز الرفع فى « ما أتانى غير زيدٍ وعمروٌ » قال أن العطف برفع « عمرو » على المعنى فى « غير زيدٍ » أى فى المعطوف عليه لأن المعنى « ما أتانى غيرُ زيد » .

ونسب أبو حيان إلى الفارسى إنه يجوز فى المعطوف على المستثنى بغير الرفع بالعطف على التوهم [1] مخالفا بذلك سيبويه .

قال أبو حيان : ( وتقول : ما أتانى غيرُ زيدٍ وعمرٍو » ، و« ما جاءنى القوم غيرُ زيدٍ وعمرٍو » بالجر عطفا على « زيد » ويجوز فى المعطوف الرفع فتقول : « وعمروٌ » ؛ لأن معنى « غيرُ زيد » « إلا زيدٌ » فكما لو صرحت بإلا جاز الرفع فكذلك هذا وهذا العطف عند بعضهم عطفا على الموضع عند الأستاذ أبى على [2] عطفا على التوهم ... وتقول : جاء القوم غيرَ زيدٍ وعمرا » بالنصب على المعنى إذ يصلح مراعاته : إذ تقول : « إلا زيداً وعمراً » ) [3] .

---

(١) العطف على التوهم مداره على أن يكون ذلك الإعراب لذلك اللفظ مع لفظة أخرى فيعطى لذلك اللفظ مع غير تلك اللفظة على توهم أنه معها ويقصد به هذا العطف على المعنى وسماه بعض النحويين العطف على الموضع .
انظر حاشية الصبان ٢/١٥٨ .

(٢) الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان الإمام أبو على الفارسى المشهور واحد زمانه فى علم العربية أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان وقال كثير من تلامذته إنه أعلم من المبرد من تصانيفه الحجة ، التذكرة توفى ببغداد سنة سبع وسبعين وثلثمائة .
انظر بغية الوعاة ١/٤٩٦ .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٣٢٣ ، ٣٢٤ .

وأرجح هنا ما ذكره سيبويه من أن الأجود فى المعطوف على المستثنى بغير الحمل على اللفظ لأنه الأسلم من ناحية المعنى وهو الوجه الجائز فى المعطوف على المستثنى « بإلا » وهذا قياس نحوى لا سماع فيه نعتمد فيه على كلام سيبويه ونلاحظ أن من النحاة من منع الحمل على المعنى مطلقاً فى المعطوف على المستثنى بغير وقصره على اللفظ كابن مالك ؛ لأنه الأسلم من ناحية المعنى .

ويجوز فى بقية التوابع للمستثنى بغير الوجهان مراعاة اللفظ أو مراعاة المعنى بالقياس على العطف .

قال أبو حيان : ( وهل يراعى العطف وحده من التوابع فى هذا المعنى أم يكون باقى التوابع كالعطف فى ذلك القياس يقتضيه لكنهم لم ينصوا إلا على المعطوف فتقول على المراعاة : ما جاءنى غير زيد نفسه وغير زيد العاقل وغير زيد أبو حفص ، وغير زيد أخوك » ) [1] .

العطف على اللفظ بالجر وعلى المعنى بالرفع .

واجتهد أبو حيان فذكر أن القياس يقتضى أن لا تختص المراعاة اللفظية أو المعنوية فى المعطوف على غير الاستثنائية بل تجوز فى المعطوف على « غير » إذا كانت وصفا .

وقيل : يجوز فيه وجه آخر وهو القطع على الابتداء .

قال أبو حيان : ( وهل تختص هذه المراعاة إذا كانت غير استثناء فقط أم

(١) ارتشاف الضرب ٢/٣٢٤ .

يجوز ذلك إذا كانت غير صفة لا استثناء نحو : ما جاءنى أحد غير زيد [1] وعمرو ، ، فغير زيد ، صالح ، لإلاّ زيد ، والظاهر جوازه وقيل ويجوز فيه وجه آخر وهو القطع على الابتداء ) [2] .

## العطف بـ ، لا ، على ، غير ، الاستثنائية

إذا كانت ، غير ، واقعة فى الاستثناء ففى العطف بعدها بـ ، لا ، خلاف بين النحاة ، والسبب فى ذلك الخلاف ، أن ، لا ، تقع بعد إثبات و، غير ، نفى ، فهل يقع الإثبات بعد النفى والجواب على ذلك ، بأن إذا كانت ، غير ، نفى بمعنى سوى أو خلاف ، فإن المستثنى بعدها مثبت ففى نحو ، قام القوم غيرَ زيد ولا عمروٍ ، بالنظر إلى المعنى فى ، زيد ، يجوز العطف وبالنظر إلى ، غير ، لا يتأتى العطف .

ولذلك لم يجوز الفراء وثعلب [3] العطف على ، غير ، بـ ، لا ، .

وجوزه أبو عبيدة والأخفش والزجاج وابن السراج وغيرهم على زيادة ، لا ، أو على الحمل على المعنى ، أى حملا على معنى ، زيد ، .

ذكر أبو حيان ذلك الخلاف فى جواز العطف بلا فقال : ( وإذا كانت غير استثناء ؛ ففى العطف بعدها بـ ، لا ، خلاف .

---

(١) مثل أبو حيان ، غير زيد ، الصالحة لوقوع إلا محلها وذلك لا يتعارض فى أنه أراد بغير هذا الوصف إذ أن غير تصف حيث يصح الاستثناء بها خلافا لإلا التى لا يصح الوصف بها إلا عند تعذر الاستثناء كما سيأتى فى الدراسة .

(٢) ارتشاف الضرب ٢/٣٢٤ .

(٣) أحمد بن يحيى بن يسار الشيبانى أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين فى النحو واللغة ... مات سنة احدى وتسعين ومائتين . انظر بغية الوعاء ١/٣٩٦ / ٣٩٧ .

ذهب الفراء وثعلب إلى أنه لا يجوز ، فلا تقول : « جاءنى القومُ غيرَ زيدٍ ولا عمرٍو » ، كما لا تقول : « جاءنى القوم إلا زيداً ولا عمراً » .

وذهب أبو عبيدة [1] والأخفش ، والزجاج وابن السراج والفارسى والرمانى إلى جواز ذلك . على زيادة لا ، أو على الحمل على المعنى إذ المعنى فى « قام القوم [2] إلا زيدا » قام القوم لا زيدٌ كما تقول : « أنت غيرُ القائمِ ولا القاعدِ » . وأجاز النحويون « عندى غيرُ زيدٍ ولا عبيدِ الله » ) [3] أى أجازوا العطف فى « غير » الواقع وصفا .

وجعل السيوطى العطف على « غير » بـ « لا » أولى من العطف على « إلا » بها .

قال السيوطى : ( لأن الاستثناء فى معنى النفى فإن قولك : « جاء القوم إلا زيداً » فى معنى « جاء القوم لا زيد » وهو هنا [4] أولى ؛ لأن « غير » فى أصلها تعطى النفى ، وذهب الفراء وثعلب إلى المنع كما فى « إلا » إذ لا يقال : « جاءوا إلا زيدا ولا عمرا » ) [5] .

---

(١) هو معمر بن المثنى اللغوى البصرى أبو عبيدة ، مولى بن تيم أخذ عن يونس وأبى عمرو ... صنف المجاز فى غريب القرآن ، الأمثال فى غريب الحديث ، المثالب وغيرها ، مات سنة تسع وقيل ثمان وقيل عشر وقيل إحدى عشرة ومائتين . انظر بغية الوعاه ٢/٢٩٤ ، ٢٩٥ .

(٢) يقصد أن الاستثناء فى معنى النفى .

(٣) ارتشاف الضرب ٢/٣٢٤ .

(٤) أى العطف بـ « لا » على « غير » .

(٥) همع الهوامع ١/٢٣١ .

## حذف المستثنى بغير

غـيـر اسـم مـلازم للإضـافـة فى المعـنى والمضـاف إلـيـه بعـدهـا هـو المستثنى بها .

(١) ويجـوز أن يقطع « غير » عن الإضافـة لفظاً إن فهم المعنى وتقدمها نفى بـ « ليس » . والقول بحذف المستثنى بعد « غير » وقطعه عن الإضافـة بعد نفى بـ « ليس » .

يتفرع عنه أمران :

الأول : آراء النحاة فى إعراب « غير » أو بنائها فى هذه الحالة .

الثانى : آراء النحاة فى حذف المستثنى بعد نفى بـ « ليس » خاصة .

أولا : « إعراب غير وبنائها بعد « ليس » .

(٢) والقـول بجـواز قطـع « غيـر » عـن الإضافة « بحـذف المستثنى » بعـد « ليس » يقتضى جواز إضافة « غير » بعد « ليس » بذكر المستثنى بعدها .

فإن أضيف « غير » بعد ليس فالنحاة على أن « غير » معرب [١] باتفاق : إما اسما لـ « ليس » رفعاً والخبر محذوف ، وإما خبرا لـ « ليس » نصباً واسمها محذوف وقد استحسن أبو حيان إضافة « غير » بعد « ليس » وجعله أجود من قطعها عن الإضافة .

قال أبو حيان : ( ويجوز التصريح بالإضافة مع « غير » فتقول : « قبضت عشرة ليس غيرُها » أى مقبوضا و« ليس غيرَها » تنصب على الخبر وهو أجود من ليس غيراً وغيرٌ ) [٢] .

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٢/٣٢٧ ومغنى اللبيب ١/١٧٩ .
(٢) ارتشاف الضرب ٢/٣٢٧ .

أما إذا قطع « غير » عن الإضافة فهو على وجهين :

الأول : إما أن يقطع عن الإضافة « بحذف المضاف إليه » بغير تنوين « غير » لنية ثبوت المضاف إليه كقولك « ليس غير » وردت « غير » فى هذه الحالة « بالفتح والضم » بغير تنوين واختلفت آراء النحاة فيهما هل هما حركتا إعراب أم بناء فذهب سيبويه وموافقوه إلى أنهما حركتا بناء وذهب غيرهم إلى أنهما حركتا إعراب .

الثانى : وإما أن يقطع « غير » عن الإضافة « بحذف المضاف إليه » لفظا وتنوين « غير » باعتبار هذا الحذف . ووردت فيه غير « بالفتح والتنوين » وبالضم والتنوين واتفق النحاة على أن الفتح والضم فى « غير » المنونة حركتا إعراب لأن التنوين لا يلحق إلا الأسماء المعربة بينما يرى بعض النحاة منهم الأخفش أن « غيرا » معربة فى الحالتين سواء أكانت منونة أو غير منونة فلم يفرق بين الحالتين .

وتفصيل القول فى ذلك :

بين سيبويه أنه إذا قطع « غير » عن الإضافة ولم تنون وتقدمته « ليس » كانت الضمة فى « غير » ضمة بناء .

قال سيبويه : ( هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك : « ليس غيرُ » و« ليس إلا » كأنه قال : « ليس إلا ذاك » ، و« ليس غيرُ ذاك » ولكنهم حذفوا ذلك تحفيفا واكتفاء بعلم المخاطب ما يعنى ) [1] .

(١) الكتاب ٢/٣٤٤ ، ٣٤٥ .

ووافقه الجرمى [١] والمبرد [٢] وابن يعيش [٣] والرضى [٤] .

بين المبرد أن بناء « غير » على الضم بعد قطعها عن الإضافة تشبيها له ببناء « قبل وبعد » على الضم إذا قطعتا عن الإضافة فقال : ( ما حذف من المستثنى تخفيفا واجتزئ بعلم المخاطب وذلك قولك : « عندى درهم ليس غيرُ » أردت « ليس غير ذلك » فحذفت وضممت كما ضممت قبلُ وبعدُ ؛ لأنه غاية ) [٥] .

وعلل ابن مالك لحمل بناء « غيرُ » على الضم على بناء « قبلُ وبعدُ » وذلك فى حالة قطعهما عن الإضافة وعدم تنوينهما على ثبوت تقدير المضاف إليه بأن « غيرا » أشبهت « قبل وبعد » فى الإبهام والقطع عن الإضافة وثبوت نية المضاف إليه .

فقال ابن مالك : ( وذهب المبرد وأكثر المتأخرين إلى بناء « غير » فى « ليس غير » لشبهها بـ « قبلُ وبعدُ » فى الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه ) [٦] .

---

(١) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمى كان فقيها عالما بالنحو واللغة قدم بغداد ، وأخذ النحو عن الأخفش ويونس واللغة عن الأصمعى وأبى عبيدة ، وحدّث عنه المبرد مات سنة خمسة وعشرين ومائتين – انظر بغية الوعاه ٢/٨ ، ٩ .

(٢) المقتضب ٤/٤٢٩ .

(٣) شرح المفصل ٢/٩٦ .

(٤) شرح الكافية ١/٢٤٨ .

(٥) المقتضب ٤/٤٢٩ .

(٦) شرح التسهيل ٢/٣١٧ .

أما إذا قطعت « غير » عن الإضافة ونونت فـ « غير » معربة عزاه ابن مالك [1] إلى السيرافى .

ويكون التنوين فيها على وجهين الرفع والنصب ، الرفع على أن غير اسم « ليس » وخبرها محذوف ، والنصب على أنها خبر « ليس » والاسم محذوف .

قال ابن مالك : ( قال السيرافى : وينبغى أن يكون تنوينه على وجهين الرفع والنصب : قلت : تنوين « غير » يؤول على أنه معرب ؛ لأن تنوينه إما للصرف وإما للتعويض من المضاف إليه وأيهما كان لزم كون ما هو فيه معربا ؛ لأن تنوين الصرف لم يلحق مبنيا وتنوين العوض يوجب للمنون ما له مع المضاف إليه من بناء أو إعراب لأنه قام مقامه ) [2] .

وخالف الأخفش الرأى السابق فأعرب « غيرا » إذا قطعت عن الإضافة سواء نون « غير » ؛ لأنه فى اللفظ غير مضاف ، أم لم ينون لثبوت تقدير المضاف إليه نسب له ذلك الرأى الرضى وضعفه فقال ( اعلم أن المستثنى قد يحذف من إلا وغير الكائنين بعد « ليس » فقط ، كما يحذف ما أضيف إليه «غير» الكائن بعد « لا » تقول : « جاءنى زيد ليس إلا » و« ليس غيرُ » بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف إليه ، كما يجئ فى الظروف المبنية و« غيرُ » خبر ليس أى « ليس الجائى « غيره » .

وقال الأخفش : يجوز أن يكون اسمه وقد حذف المضاف إليه وأبقى المضاف على حاله ... وهو ضعيف من وجهين :

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣١٧ .

(٢) انظر شرح التسهيل ٢/٣١٧ ، ومغنى اللبيب ١/١٧٩ .

أحدهما : إن حذف خبر ليس قليل .

والثانى : إن حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله قليل ، وقد يقال : « ليس غيرَ » بالنصب على إبقاء المضاف على حاله بعد حذف المضاف إليه وقد ينون على ما حكاه الأخفش فى الحالين نحو : « ليس غيرٌ » و« ليس غيراً » كما ينون « كل وبعض » عوضا من المضاف إليه .

وحكى الأخفش « ليس غيرهَ وليس غيرُه » وهذا مما يقوى مذهبه من كون « ليس غيرُ » بالضم على حذف الخبر ويجوز أن يقال : حسن حذف خبر ليس ههنا وإن كان قليلا فى غير هذا الموضع ؛ لكثرة استعماله فى الاستثناء والنصب على إضمار اسم ليس ، أى : « ليس الجانى غيره » ) [1] .

## ثانيا : آراء النحاة فى حذف المستثنى بغير

اشترط سيبويه [2] والسيرافى [3] والمبرد [4] وأكثر المتأخرين [5] فى حذف المستثنى « بغير » أن يتقدم غير نفى بـ « ليس » خاصة دون غيرها مما يستثنى به من ألفاظ الجحد .

تبين ذلك بنص قوله سيبويه ( هذا باب يحذف المستثنى فيه استخفافا ، وذلك قولك : « ليس غيرُ » و« ليس ألا » ) [6] .

---

(١) شرح الكافية ٢٤٨/١ .
(٢) الكتاب ٣٤٤/٢ ، ٣٤٥ .
(٣) سبق الترجمة له .
(٤) المقتضب ٤٢٩/٤ .
(٥) انظر شرح المفصل ٩٦/٢ ، وارتشاف الضرب ٣٢٧/٢ ، ومغنى اللبيب ١٧٩/١ ، وهمع الهوامع ٢٣٢/١ .
(٦) الكتاب ٢ / ٣٤٤ .

قال ابن مالك : ( قال السيرافى : « الحذف الذى استعملوه بعد إلا وغير إنما يستعمل إذا كانت « إلا وغير » بعد « ليس » ولو كان مكان ليس غيرها من ألفاظ الجحد لم يجز الحذف » ) [1] .

وخالف الأخفش سيبويه فأجاز أن يكون حذف المستثنى بغير إذا وقعت غير بعد نفى بـ « لم يكن » وظاهر قول ابن مالك جواز ذلك بالقياس على « ليس » .

قال ابن مالك : ( وأجاز الأخفش أن يقال : « ليس غيرُه وغيرَه » و« لم يكن غيرُه وغيرَه » فى موضع « ليس غيرُه » وماله على ذلك دليل غير القياس ) [2] .

ومعنى ذلك أن الأخفش يجوز حذف المستثنى بغير بعد لم يكن كما حذف فى قوله « ليس غير » .

وخالف الرضى سيبويه فأجاز حذف المستثنى بغير بعد « لا » وجعل ذلك هو الأصل والأساس الذى ينقاس عليه حذف المستثنى بغير بعد ليس .

قال الرضى : ( واعلم أن المستثنى قد يحذف من إلا وغير الكائنين بعد « ليس » فقط كما يحذف ما أضيف إليه غير الكائن بعد لا ) [3] ودخول لا على غير المقطوعة عن الإضافة مسموع بدليل قول ابن هشام ( وقولهم : « لا غير » لحن ) [4] .

---

(١) شرح التسهيل ٢/٣١٨ وانظر ارتشاف الضرب ٢/٣٢٧ .
(٢) شرح التسهيل ٢/٣١٨ .
(٣) شرح الكافية ١/٢٤٨ .
(٤) مغنى اللبيب ١/١٧٩ .

## مفارقة إلا لغير

وعلى ضوء ما سبق دراسته تبين لى أن « إلا » تفارق « غير » فى أمور :

أولها : إذا وقعت إلا وصفا فلا يجوز حذف موصوفها أو تقديره قبلها بإجماع النحاة .(١)

ويجوز حذف موصوف غير فلا يقال « جاءنى إلا زيد » وتقول « جاءنى غيرٌ زيد » كما يقال : « قام غيرُ زيد » ولا يجوز « قام إلا زيد » .

ثانيها : إنه يجوز أن يوصف بإلا حيث يصح الاستثناء بها خلافا للرضى الذى اشترط لجواز الوصف بها تعذر الاستثناء واشترطه سيبويه لوجوب الوصف بإلا لا لجوازه .

بينما يصح الوصف بغير حيث لا يصح الاستثناء بها فيجوز أن يقال : « عندى درهم غير جيد » على الصفة ويمتنع « عندى درهم إلا جيد » .

ثالثها : إنه لا يجوز فى المعطوف على المستثنى بإلاّ إلا مراعاة اللفظ على الأرجح ويجوز فى المعطوف على المستثنى بغير الأمران مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى فيجوز أن يقال « ما قام القوم غير زيدوعمرٌو » بجر « عمرو » على لفظ « زيد » ورفعه حملا على المعنى ، ومع إلا لا يجوز إلا الجر مراعاة للفظ .

الرابعة : أن « إلا » تقع بعدها الجمل الإسمية أو الفعلية إن سبقت إلا بنفى

---

(١) انظر ارتشاف الضرب ٣١٣/٢ ، شرح الكافية ٢٤٦/٢ ، شرح التصريح ٣٦٢/١ ، شرح المفصل ٩٠/٢ .

وذلك يكون فى الاستثناء التفرغ . مثل قوله تعالى : ﴿ فَلاَ يَأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلاَّ الْقَوْمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [1] ، وقولك « ما زيد إلا يفعل الخير » .

بين ذلك الشيخ يس فى حاشيته وكذلك الصبان [2] وفارقتها « غير » فاختصت بالإضافة إلى المفرد .

قال الرضى فى حديثه عن غير : ( إلا أنه لا يدخل على الجملة كإلا لتعذر الإضافة إليها ) [3] ووافقه الأزهرى والصبان [4] .

الخامسة : إذا كان الاستثناء مفرغا يصح نصب العامل لما بعد « إلاّ » على المفعول له . فيجوز أن يقال : ( ما جئتك إلا ابتغاء معروفك ) بالنصب ، ولا يصح ذلك فى « غير » فلابد من جر ما بعدها وتأخذ هى حكم المستثنى بعد « إلا » ، وهنا لا يمكن نصب « غير »؛ لأن من شرط المفعول أن يكون مصدراً وغير ليس بمصدر لذلك يجر غير باللام فتقول : ( ما جئتك لغير ابتغاء معروفك ) [5] ولا يجوز مع غير إلا الجر .

---

(١) سورة الأعراف من آية ٩٩ .
(٢) انظر حاشية الشيخ يس على شرح التصريح بهامشه ٣٦١ ، وحاشية الصبان ١٥٤/٢ .
(٣) شرح الكافية ٢٤٥/١ .
(٤) حاشية الصبان ١٥٥/١ ، شرح التصريح ٣٦١/١ .
(٥) انظر شرح التصريح ٣٦٢/١ ، وحاشية الصبان ١٥٥/٢ .

## المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم .

٢ – ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبى حيان تحقيق الدكتور مصطفى النحاس .

٣ – الأزهية فى علم الحروف للهروى تحقيق عبد المعين الملوحى .

٤ – الأصول فى النحو تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى ط ثانية مؤسسة الرسالة ببيروت .

٥ – إعراب القرآن المنسوب للزجاج تحقيق إبراهيم الإبيارى ، نشر دار الكتب الإسلامية الطبعة الثانية .

٦ – بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة ط دار الفكر الطبعة الثانية .

٧ – تفسير البحر المحيط لأبى حيان ط ثانية دار إحياء التراث العربى .

٨ – الجنى الدانى فى حروف المعانى للمرادى تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل دار الآفاق الجديدة بيروت الطبعة الثانية .

٩ – حاشية الصبان على الأشمونى على ألفية ابن مالك دار إحياء الكتب العربية البابى الحلبى .

١٠ – حاشية يس على شرح التصريح للشيخ خالد الأزهرى بهامشه .

١١ – حروف المعانى للزجاجى تحقيق د/ على توفيق حمد مؤسسة الرسالة ١٩٨٦م .

١٢ – ديوان ذى الرمة تصحيح كارليل هنرى هيس ط مطبعة كلية كمبردج .

١٣ – ديوان المتنبى بشروح أبى البقاء العكبرى تصحيح مصطفى السقا وجماعة ط مصطفى الحلبى ١٩٧١م .

١٤ – ديوان النابغة الذبيانى تحقيق : محمد أبى الفضل إبراهيم ط : دار المعارف الطبعة الثانية .

١٥ – شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك مطبعة البابى الحلبى .

١٦ – شرح التسهيل لابن مالك هجر للطباعة الطبعة الأولى .

١٧ – شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبى .

١٨ – شرح الكافية للرضى ط دار الكتب العلمية بيروت .

١٩ – شرح المفصل لابن يعيش مكتبة المتنبى .

٢٠ – كتاب سيبويه تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون .

٢١ – لسان العرب لابن منظور ط دار صادر بيروت .

٢٢ – معانى القرآن للفراء تحقيق محمد على النجار وعبد الفتاح شلبى ط دار الكتب .

٢٣ – معانى القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د / عبد الجليل شلبى ، بيروت .

٢٤ – معانى القرآن لأبى الحسن الأخفش تحقيق د/ فائز فارس ط الكويت دار الأمل .

٢٥ – المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم للأستاذ فؤاد عبد الباقى دار الحديث .

٢٦ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد .

٢٧ – المقتصد فى شرح الإيضاح د/ بحر مرجان طبعة العراق .

٢٨ – المقتضب للمبرد تحقيق الأستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

٢٩ – المقرب لابن عصفور تحقيق أحمد عبد الستار الحوارى طبعة بغداد .

٣٠ – همع الهوامع مع شرح جمع الجوامع للسيوطى مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الأولى .